# اقتصاد

## مناقصة لشراء ٣٠٠ ألف طن قمح واحتياطنا كافٍ لثمانية أشهر

# الغربي لـ«الوطن»: ندرس تصغير رغيف الخبز للحد من الهدر

**علي محمود سليمان**

بيّن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي لـ«الوطن» أنه تم البحث أمس في آلية عمل المخابز وتنظيم عمل الأكشاش، منوهاً بأنه «سنقوم خلال الأسبوع القادم بتحديد أماكن توزع أكشاش بيع الخبز المخصصة لجرحى الجيش العربي السوري في محافظتي دمشق وريف مشق».

موضحاً أنه سيتم تخصيص ٢٥ كشكاً في كل محافظة لجرحى الجيش وستكون هي المرحلة الأولية، حيث ستتولى غرف التجارة في المحافظات مهمة بناء هذه الأكشاش.

وفي سياق يتصل بعمل المخابز أشار الغربي إلى أن الأسبوع القادم سيشهد بدء العمل في إقامة مخبز جديد ضمن مخابز ابن العميد في دمشق وسيكون مخصصاً للخبز السكري، وليتم فيه تجربة إنتاج رغيف الخبز العادي بالحجم الصغير، موضحاً أن الهدف من تصغير حجم رغيف الخبز جاء بعد عدة دراسات ومتابعات تبين خلالها وجود هدر كبير في الخبز نتيجة كبر حجم رغيف الخبز وعند الحصول على نتائج هذه التجربة والتأكد من نجاحها سيصار إلى تعميمها على المخابز كافة في المحافظات.

ولفت الوزير إلى إعلان الوزارة عن مناقصة لاستجرار ٣٠٠ ألف طن قمح موضحاً أن الكمية مخصصة للاستهلاك المباشر لكون الاستهلاك يصل إلى مليوني طن قمح على حين المخزون الاحتياطي فلا تمد اليد إليه وهو كاف لثمانية أشهر.

وأعلنت المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب يوم أمس عن طلب استدراج عروض للتعاقد بالتراضي لاستيراد كمية ٣٠٠ ألف طن متري خبزي للطحن –+٢٥ بالمئة بخيار الشاري.

# رئيس الحكومة من البورصة: لا يوجد مؤسسة ولا حتى في القطاع الخاص إلا سنقوم بزيارتها

**هناء غانم**

تساؤلات عديدة طرحها رئيس مجلس الوزراء عماد خميس خلال زيارته بالأمس إلى سوق دمشق للأوراق المالية، تركزت حول التحديات والفرص وإمكانية تطوير البورصة والقطاع المالي وتطوير الشكل المؤسسي للشركات في سورية وتشجيع تحول الشركات العائلية إلى شركات مساهمة.

وبيّن خميس أن السياسة المالية وقطاع البنوك لم يغب عن اهتمام الحكومة بل هناك قرارات وخطوات نجحنا في بعضها وتعثرنا في البعض الآخر، مؤكداً أن هذا الأمر طبيعي وأن هناك خطوات ناجحة قامت بها الحكومة السورية بكل مكوناتها.

وأضاف: «الحرب أعطتنا تصميماً أكبر لخلق حلول للوصول إلى واقع أفضل.. لا يوجد أي دائرة أو مؤسسة ولا حتى القطاع الخاص إلا وسوف نقوم بزيارتها، ولن نترك أي مفصل من مفاصل التنمية إلا وسنقف على معاناته ميدانياً» مؤكداً «أن عملنا مع الشركاء في المؤسسات والشركات الرسمية وغير الرسمية».

وأضاف: «نعمل على الإنتاج ونحن جادون في تقديم التسهيلات كافة لإعادة الصناعة إلى ما كانت عليه باعتبارها من أهم المكونات الاقتصادية، إضافة إلى وجود خطوات كبيرة للزراعة لأن مكونات التنمية الاقتصادية اليوم هي الإنتاج بمكوناته الزراعية والصناعية، ونعمل على تقديم التسهيلات والتشريعات والإجراءات التي تحقق عملية انسيابية في التنمية» موضحاً أن طرح هذه العناوين والشعارات هو «إيمان منا بالحفاظ على اقتصادنا بشكل كامل».

**فضلية: تحسن مؤشرات السوق منذ ١٤ شهراً دليل اطمئنان وتفاؤل**

وطلب خميس من هيئة الأوراق والأسواق المالية وسوق دمشق للأوراق المالية التنسيق مع الشركات والمستثمرين لتقديم دراسة تبين نقاط القوة والضعف الداخلية والعوامل المساعدة والتحديات، واقتراح الإجراءات والتشريعات والقوانين والتسهيلات اللازمة لرفع قيمة التداولات وتنشيط الفكر الاستثماري ونشره في مختلف شرائح المجتمع وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص وخلق بيئة آمنة للاستثمار في القطاع المالي.

وناقش المجتمعون الآليات المناسبة لتعزيز الثقة في الاستثمار بالشركات المساهمة العامة وتوفير المحفزات الخاصة بها لمساعدتها على القيام بدورها في استثمار المدخرات المتراكمة واستغلالها وإعادة تدويرها وتعزيز أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة، مؤكدين ضرورة زيادة عدد الشركات المدرجة في السوق من خلال تقديم المزيد من الضمانات والتسهيلات والحوافز وتقييم الشركات المتعثرة وعرضها للاستثمار من جديد، وتوفير المناخ المناسب لاستنهاض رؤوس الأموال وتوظيفها في دعم الاقتصاد الوطني من خلال ترسيخ أسس التداول السليم للأوراق المالية.

من جانبه بيّن رئيس مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية عابد فضلية أن الوضع الذي تتمتع به سوق الأوراق المالية وبقاء التداولات مستمرة رغم سنوات الحرب لا يسجل فقط للسوق بل للاقتصاد السوري وللدولة السورية، مبيناً أنه من ١٤ شهراً بدأت تتحسن جميع المؤشرات بما فيها مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية الذي هو مؤشر مالي يعكس حالة اقتصادية واجتماعية وحالة اطمئنان وتفاؤل، إذ ارتفع بأربعة أضعاف، بمعنى أن الأسعار والطلب والتداول على الأسهم كان جيداً جداً وما زال.

مشيراً إلى أن مفهوم الأسهم ارتبط للأسف بالمضاربة علماً أن هذا غير دقيق لأن في سورية قوانين وتشريعات تمنع المضاربة، مشجعاً الموطن على شراء الأسهم التي تعكس أصولاً حقيقية، فهي ليست شيئاً وهمياً بل هي وثيقة شراكة في الشركة.

# بشرى من المصرف العقاري: منح قروض الادخار السكني واستثناؤها من رصيد المكوث

**عبد الهادي شباط**

أكد مدير عام المصرف العقاري أحمد العلي لـ«الوطن» استئناف منح قروض سكن الادخار، مبيناً أن المصرف لم يوقف منح هذه القروض حرفياً، بل ما حصل هو أن الكثير من المدخرين خلال الفترة الماضية لم يحققوا شرط رصيد المكوث الذي اشترطه المركزي لمنح القروض، وأنه بعد قرار المركزي بالتريث في تطبيق رصيد المكوث لمدة عام، أسوة بقروض التسليف والتوفير، يمكن لأي راغب في الحصول على قرض سكن ادخار مراجعة أي فرع للمصرف العقاري والحصول على القرض بكل سهولة، مبيناً أن سقف هذه القروض ما زال خمسة ملايين ليرة، نافياً وجود أي دراسة حالياً لتعديل هذا السقف ورفعه تمشياً مع الظروف الحالية خاصة التبدلات التي طرأت على سعر الصرف.

وعن ملف التسويات وجدولة القروض للمتعثرين من المتعاملين مع المصرف بيّن العلي أن المصرف يعمل على جدولة نحو مليار ليرة لمتعاملين متعثرين، توافقاً مع التسهيلات والمرونة التي ينتهجها المصرف لتحصيل الديون المتعثرة وخاصة أن حجم القروض المتعثرة لدى المصرف تجاوزت ١٠٠ مليار ليرة، على حين قيم التحصيلات من هذه الديون تجاوز ٤٠ مليار ليرة خلال العام الماضي كان آخرها تحصيل نحو ملياري ليرة عبر عقد تسوية مع أحد كبار المتعثرين، وأن هناك تفاعلاً لدى العديد من المتعثرين مع الإجراءات الحكومية لتسوية قيم الديون العائدة للمصارف العامة.

وأشار إلى وجود إقبال لدى المتعثرين من المقترضين على تسوية ديونهم لدى المصرف حيث أقر مجلس الإدارة في المصرف خلال جلسة له مؤخراً تسوية عدد من الذمم المالية لعدد كبير من المقترضين المتعثرين حيث سددوا كامل المبالغ والذمم المترتبة عليهم لمصلحة المصرف.

وعما يخص القروض السكنية بيّن العلي أنه لم يرد للمصرف أي تعليمات جديدة حول ذلك وخاصة أن الاجتماع الأخير من وزير المالية ركّز على هذا الجانب، وأن المصرف تقدم بمذكرة للمصرف المركزي حول استثناء مشابه للقروض الاستهلاكية التي يمنحها المصرف العقاري من رصيد المكوث أسوة بقروض التوفير والتسليف التي تم استثناؤها من شرط رصيد المكوث لمدة عام، ومذكرة خاصة برفع سقوف هذه القروض من ٣٠٠ ألف ليرة لتصبح مليون ليرة، وذلك بالنظر لحالة التضخم التي شهدتها الأسعار على مدى سنوات الحرب السابقة بسبب انخفاض سعر صرف الليرة أمام الدولار، ومن ثم لا بد من مجاراة الارتفاعات السعرية الحاصلة على أسعار السلع الاستهلاكية التي عادة ما يتجه أصحاب الدخل المحدود للحصول على قرض استهلاكي لتأمينها.

منوهاً بأن المصرف يعمل هذا العام في الجانب الفني على تأهيل وتنفيذ مركز الداتا سنتر الإضافية في الإدارة العامة إضافة إلى مركز وحدات عدم انقطاع التيار الكهربائي الجديد في الإدارة، والعمل بالتنسيق مع مديرية التخطيط لإعادة تأهيل فرع المصرف في حلب (باب جنين) وذلك ضمن الخطة الإسعافية واستكمال إنجاز فروع المصرف في المدن الصناعية ضمن الخطة الاستثمارية.

## مدير مؤسسة الإسكان لـ«الوطن»:

# إجراءات رصيد المكوث أخّرت استلام المواطنين لمساكنهم

**الوطن**

كشفت المؤسسة العامة للإسكان أن المصرف العقاري عاود منح قروض ادخار للراغبين من المكتتبين المخصصين فقط بمساكن الادخار السكني، وذلك لإبرام عقود مساكنهم المخصصة لهم، ودعت المستفيدين للحصول على هذا القرض.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير المؤسسة العامة للإسكان سهيل عبد اللطيف أن هذه العودة لمنح قروض الادخار جاءت بعد صدور تعميم من مجلس النقد والتسليف في مصرف سورية المركزي بتاريخ ٢٠١٧/١/٢٥ وألحقه بتعميم آخر برقم ٥٢ بتاريخ ٢٠١٧/٤/١١ وضع مجلس النقد بموجبهم ضوابط للتسليف وأطلق بموجب هذين التعميمين نظام رصيد المكوث وشمل بذلك قروض الادخار من أجل السكن.

عبد اللطيف بيّن أن هذه الإجراءات تسببت في عجز وعدم قدرة المواطن على الدخول في نظام رصيد المكوث لكونه يتطلب وضع رصيد مسبق في المصرف وذلك قبل أن يصدر تعميم آخر برقم ١٧٢١ بتاريخ ٢٠١٨/١/٢١ جمد بموجبه العمل بالتعميمين السابقين حتى نهاية العام الحالي (٢٠١٨)، ما أتاح للمدخرين من المؤسسة فرصة أخذ قروض ادخار دون شرط رصيد المكوث وجدد آمالهم باستلام مساكن الادخار، إذ إن المؤسسة لم تتأثر بهذه الإجراءات بل المواطنون هم من تأثر كثيراً بها وتأخر في استلام مسكنه خلال هذه الفترة.

ولفت إلى أن المؤسسة كانت خصصت عدداً كبيراً من المواطنين المخصصين في مشاريع الادخار السكني المنفذة والمنجزة في مختلف المحافظات السورية إلا أن المصرف العقاري كان لا يمنحهم قروض ادخار بسبب التعميمين الخاصين برصيد المكوث، علما أن قانون الادخار السكني رقم ٣٨ لعام ١٩٧٨ كلف المؤسسة ببناء مساكن جاهزة للسكن للمدخرين وكلف المصرف العقاري بقبض الأموال منهم ومنح القروض لهم وللمؤسسة وفق أحكامه وأنظمته وألزمت المادة ٩ في الفقرة (أ) منها المصرف العقاري بمنح كل من يرغب من المدخرين الذين وزعت عليهم المساكن قرضاً لتسديد رصيد قيمة سكنه في الحدود التي يسمح بها قانون المصرف وأنظمته يسدد مع فوائده على أقساط شهرية متساوية خلال فترة حدها الأقصى خمسة عشر عاماً من الشهر الذي يلي تاريخ استلام السكن ما يعني أن العقاري ملتزم اتجاه المؤسسة العامة للإسكان بهذا الخصوص ومعني باقراض المدخرين المخصصين بموجب القانون.

## وعود حكومية للعام الحالي:

# تأهيل حقول دير الزور وإصلاح منظومتي نقل النفط الثقيل والخفيف

# تصوّر أولي لعدد من مشروعات التشاركية حتى نهاية ٢٠١٨

**صالح حميدي**

تسعى وزارة النفط والثروة المعدنية إلى متابعة مشروعات حفر الآبار النفطية الإنتاجية، إذ تضمنت خطة العام ٢٠١٨ حفر ٤٥ ألف متر طولي في المنطقة الوسطى وشمال دمشق في مناطق قارة والبريج ودير عطية والبدء بالإنتاج من حقول شمال دمشق اعتباراً من شهر نيسان القادم بمعدل مليون م٣ غاز يومياً، وزيادة الإنتاج تدريجياً من حقول شمال دمشق ليصل إلى ١,٧ مليون متر غاز يومياً في نهاية العام ٢٠١٨.

جاء ذلك في مصفوفة وزارة النفط المقدمة لرئاسة مجلس الوزراء (حصلت «الوطن» على نسخة منها) مشيرةً إلى أن الوزارة تسعى حتى نهاية العام ٢٠١٩ إلى إنتاج نحو ٣ ملايين م٣ غاز يوميا من حقول شمال دمشق فقط والغاية هي الوصول إلى نحو ٢١٩ ألف برميل نفط و٢٤,٥ مليون م٣ غاز يومياً.

وبيّنت المصفوفة أن وزارة النفط تسعى حتى نهاية نيسان القادم إلى استكمال عمليات تأهيل معمل غاز شمال المنطقة الوسطى في حقول تويينان، وحتى نهاية حزيران القادم تسعى الوزارة لتأهيل حقول دائرة الثورة لزيادة إنتاج من نحو ٣ آلاف برميل إلى ٥ آلاف برميل نفط يومياً وتسعى كذلك وبحسب المصفوفة إلى تأهيل حقول دائرة المنطقة الوسطى في الآرك والسخنة والضبيبات والهيل وبالميرا والمستديرة حتى نهاية العام الجاري، كما تتابع عمليات تأهيل محطة الشاعر والآبار للوصول إلى إنتاج ٢,٢ مليون متر مكعب غاز و٤ آلاف برميل نفط يوميا حتى نهاية آذار القادم، وتعمل كذلك على إعادة تأهيل معمل غاز عدرا والمباني حيث يبدأ الإنتاج في الربع الأول من العام ٢٠١٨.

وتتضمن مشروعاتها حتى نهاية العام ٢٠١٨ الجاري أيضاً إعادة تأهيل الحقول في محافظة دير الزور وإصلاح منظومتي نقل النفط الثقيل والخفيف للوصول إلى إنتاج ٦ آلاف برميل يوميا والعمل على إعادة تأهيل حقول الجبسة في محافظة الحسكة للوصول لإنتاج ٩ آلاف برميل نفط و٥٠٠ ألف م٣ غاز يومياً.

وعلى صعيد مصفوفة عمل هيئة التخطيط والتعاون الدولي فقد وعدت بإطلاق مشروع التقرير الوطني للتنمية المستدامة بداية العام الجاري ضمن محاور عمل الهيئة الرئيسية وبرامجها الموضوعة ضمن هذه الرؤية وتتضمن أهداف التنمية المستدامة وسبعة عشر هدفا معبراً عن كل منها بمؤشرات كمية ونتاج اتفاق أممي على أهم أولويات التنمية على الصعيد العالمي.

وحول مشروع التشاركية بين القطاعين العام والخاص وعدت الهيئة بإنجاز دراسات التصور الأولي لعدد من المشروعات حتى نهاية العام ٢٠١٨ بعد تحديد آلية اختيار المشروعات للتشاركية ودراستها ووضع التصور المرجعي لها ليصار إلى طرحها للتنفيذ وقد طلبت رئاسة مجلس الوزراء من الجهات العامة موافاة الهيئة بالمشروعات المقترح عرضها على التشاركية ليصار لإعداد الدراسات اللازمة لها.

وفيما يخص رئاسة مجلس الوزراء، ذكرت المصفوفة على الصعيد الإداري أن الحكومة تعمل على ثلاثة مشروعات، أولها السعي إلى تعزيز مخرجات الأداء الحكومي ورسم السياسات وصنع واتخاذ القرار عبر حزمة من الإجراءات التنفيذية تستهدف عقلنة صنع القرار وإدارة السياسات الحكومية بالشكل الأمثل بين المركزية والتشاركية واللامركزية المسؤولية وهو وصف بحسب التقرير بالمشروع المستمر في عمليات التنفيذ وصولاً إلى تطبيقه على أرض الواقع.

كما تسعى الحكومة من خلال المشروع الثاني على الصعيد الإداري إلى تحقيق الأهداف الوسيطة عبر تعزيز دور المؤسسات الرديفة من خلال الاستمرار بإعادة تقييم واقع وآفاق عمل المؤسسات التابعة لرئاسة مجلس الوزراء، ومشروع الحكومة الثالث على هذا الصعيد الاستثمار المؤسساتي الأمثل وتقليل الفاقد المؤسسي ومواءمة الهيكلية المؤسساتية للدور والسياسة عبر إجراءات تتضمن تحديد هذه الأدوار بشكل واضح مع تحديد دور مركزي ودور وسيط.

وعلى صعيد عمل مصرف سورية المركزي أشارت المصفوفة دون تحديد أفق زمني إلى تنفيذ عدة برامج ومشروعات تتضمن تقديم روزنامة سنوية لتمويل الإنفاق العام مع خطة الموازنة العامة للدولة تأخذ بالحسبان الموارد المتاحة ومصادر التمويل وإيجاد مؤشر مرجعي لسعر الفائدة يستخدم في إدارة السياسة النقدية بما يمكن المصرف من إدارة السيولة وتشجيع المصارف على التوظيف للأموال المتاحة وحثها على جذب الأموال غير الموظفة بالاقتصاد أو المتجهة نحو المضاربة إضافة إلى تعميق النفاذ المالي والعمل على إيصال الخدمات المصرفية وخدمات التمويل إلى أكثر من شريحة من الأشخاص غير القادرين على الحصول على التمويل لدعم التشغيل والإنتاج المحلي.

وحددت الحكومة مشروعات أخرى على صعيد المركزي تتضمن استكمال بناء النظم التشغيلية التقنية وتطويرها داخل مصرف سورية المركزي وتحقيق تناغم اكبر بالدورة المستندية بين الاقتصاد والجمارك والمالية والمركزي وإعادة النظر في الهيكل التنظيمي لمصرف سورية المركزي والتحول من سياسة معتمدة على السداد النقدي إلى سياسة معتمدة على التحويلات المصرفية وأدرجت هذه المشروعات ضمن محور تعزيز إجراءات المصرف التدخلية التي تتوافق مع المستجدات اليومية في سوق القطع الأجنبي والتنسيق بين السياسات الاقتصادية كافة لتحسين ظروف استقرار سعر الصرف واستقرار النمو العام للأسعار في نهاية المطاف ودعم التوجهات العامة للدولة واستهداف سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية بصورة أساسية وضبط ارتفاع الأسعار المحلية.